

العراق اليوم/ خاص
رأت النابية عن ائتلاف دولة القانون، رحاب العمودي،
إن تعديل الدستور أو بعض فقراته، بدأت ضرورة
ملحة، تتناسب مع مطالب المتظاهرين والخطوات
الإصلاحية وأوضاع البلد الحالية، وعن فقرات
الدستور العراقي.. الأكثر عوجاجاً إن جاز لنا التعبير
والتي تحتاج تعديلاً بحسب النابية، نقرأ في حديثها لـ
"العراق اليوم": إن عدداً من فقرات الدستور، بحاجة
ماسة إلى تعديل، ومنها إلى إلغاء، خاصة الفقرات
التي ستؤدي في النهاية إلى إضعاف وتقسيم البلاد،

ووقفت العمودي على جانب المتظاهرين فيما يخص
التعديلات أو إلغاء الدستور.. إن مطالب المتظاهرين
بتعديل أو حتى إلغاء الدستور، يجب الأخذ بها بنظر
الاعتبار، والعمل سريعاً على تعديله بما يتناسب مع
أوضاع البلاد الحالية، وما يحيط به من تحديات"،
ودعت العمودي أيضاً: "رئاسة البرلمان إلى تفعيل
المحل بلجنة التعديلات الدستورية، لتتخذ على عاتقها
المعمل على تعديل أو تغيير الفقرات الدستورية
الخالفية، بما يتناسب مع الخطوات الإصلاحية
البرلمانية إن كتبت أو الحكومية".

العراق اليوم

صاحب الامتياز رئيس التحرير د. اسراء شاكر
رئيس التحرير التنفيذي مسار عبد الحسن راضي

تمت للتحقيق دقما وأبدا

"المواطن" تدعو الى حقن مفوضية حقوق

الإنسان بخبرات نظيرتها الوزارية المنحلة

العراق اليوم/بغداد
طالب عضو لجنة حقوق الإنسان النيابية عن كتلة المواطن، حبيب الطرقي " الحكومة بضمم كوادر
وزارة حقوق الإنسان لمفوضية حقوق الإنسان، والاستفادة من خبراتهم"، النائب عن المواطن أعلن
طلبه هذا، خلال لقائه بكوادر وزارة حقوق الإنسان، لبحث قضية إلغاء الوزارية ضمن توجهات تنفيذ
الإصلاحات الحكومية. بصحب بيان ورد لـ "العراق اليوم" من كتلة النائب، أسس الثلاثاء، وجاء فيه
أيضاً: "إنه سيتم معالجة قضيتهم معالجة حقيقية، دون المساس بحقوقهم، وبالمقابل الاستفادة من
علاهم في هذا المجال، بما يتماشى مع اختصاصاتهم وخبراتهم"، وعاد الطرقي في الختام، ليؤكد مرة
ثانية على ضرورة الاستفادة من خبرات الكوادر في وزارة حقوق الإنسان: "إن كوادر الوزارة، أنفقت
عليها أموالاً طائلة لتطوير خبراتها، لذا نطالب بنقل هذه الكوادر الى مفوضية حقوق الإنسان"، وذكر
القراء، بأن وزارة حقوق الإنسان المثغاة من الوزارات التي شملتها عملية الترشيق الوزاري التي شرع
بها قبل أيام، رئيس مجلس لوزراء حيدر العبادي.



بأختصار عن اللوزي:

بدون تظاهرات .. سنقرأ الفاتحة على الإصلاحات



تغيير رئيس مجلس القضاء مدحت المحمود، يتم
عبر تشريع قانون المحكمة الاتحادية الذي نص
بحسب آخر مسودة وصلت الى البرلمان على أن
مدة ولاية رئيس مجلس القضاء الأعلى، هي ١٢
عاماً، ولم يبتق منها سوى ٦ أشهر، كما صرح
المحمود مؤخراً، ورفض اللوزي أن يتكون
مهام تشريع المحكمة الاتحادية منوطاً بأحد
ماعدات السلطة التشريعية: "إن تشريع قانون
المحكمة الاتحادية، مهمة منوطاً بمجلس النواب
لا بمجلس القضاء الأعلى"، وعن كيفية الفصل
بين مجلس القضاء والمحكمة الاتحادية، نقرأ:
"إن الفصل بين رئاسة مجلس القضاء والمحكمة
الاتحادية، يتم عبر تشريع قانون مجلس القضاء

اللوزي عن يقين جازم لديه، بأن الحراك الشعبي
قائد على إنجاز مهمة الإصلاح: "إن الأمل
مفقود على هذا الحراك، للضغط نحو الإسراع،
بتشريع تلك القوانين المهمة"، وعن معنى
إصلاح القضاء في قاموس اللوزي، نقرأ: "إن
إصلاح السلطة القضائية، يمكن في تشريع
القوانين العالقة التي تستعمل من خلالها منظومة
القضاء"، وعن ما يجعل طعم الشرعية للقضاء
العراقي ماسخاً، قال اللوزي: "إن العراق ليس
لديه قانون للمحكمة الاتحادية العليا، منذ العام
٢٠٠٥، وهناك دعوات لتغيير رئيس مجلس
القضاء الأعلى"، وعن الاجراء الامثل لتغيير
رئيس مجلس القضاء، فقد أشر لنا النائب: "إن

أهور ذي قار تنتظر الموت

العراق اليوم/ خاص
دعا عضو لجنة الزراعة والمياه النيابية علي الصافي، الحكومة الى اتخاذ الاجراءات
الفورية العاجلة، لمواجهة أزمة الجفاف الحادة في مناطق الأهور بمحافظة ذي قار، وعن
واقع الأهور حالياً، نعلم مما سيأتي في حديث النائب لـ "العراق اليوم": "إن أهوار منطقة
الجبايش وناحية الفهود في محافظة ذي قار، تتعرض الى أزمة جفاف حادة، بسبب شح
المياه التي تسببت بنفوق مناس الحيوانات وهجرة الأهالي، وانعدام معالم الحياة الإنسانية
في تلك الأهور، والمناطق المائية"، وعن موقع الأهور في لائحة التقييمات العالمية،
نقرأ: "إن الأهور صفت كمحميات طبيعية في لائحة التراث الأمي، ومن واجب الحكومة
استنقاذ كل طاقات وجوده ومؤسسات الدولة للحفاظ عليها وديمومتها، لما تمتلكه من ثروة
وطنية واقتصادية مهمة للبلاد"، وختم الصافي بـ: "مطالبة الحكومة والجهات المعنية
في وزارة الموارد المائية، بزيادة الأطلاقات المائية في حوض الفرات، لإلقاء مناطق
الأهور من كارثة بيئية وإنسانية، قد تقضي عليها الى الأبد". - بحسب قوله.

سرطان العجز المالي يستفحل على

٥٣ ترليون دينار

العراق اليوم/ خاص
كشفت اللجنة المالية النيابية، إن "معدل الأموال التي أهدرت في العراق، خلال الأعوام
السابقة منذ ٢٠٠٣-٢٠١٤، لا يقل عن ٣٥٠ مليار دولار"، وعن مصدر مآثر من أموال
وبحسب اللجنة: " ذهبت ادرج الرياح في مشاريع وهمية"، ولم تبخل اللجنة في معرض
حديثها عن الأموال المهدورة من التحذير، بأن: "معدل العجز الحقيقي في الموازنة العامة،
سيبزياد الى أكثر مما هو متوقع في ظل استمرار انخفاض أسعار النفط العالمية"، وعن ما
أضاعته البلاد من فرص مالية مُعتبرة، خلال السنتين السابقتين، تصدت عضو اللجنة ماجدة
التميمي في حديثها لـ "العراق اليوم" للإشارة الى حال العراق لو جرى العكس: "لو تمت
الاستفادة من الفائض المتراكم في الموازنات السابقة، وتوظيف الأموال في مكانها الصحيح،
لما وصلنا الى الأزمة الحالية، وسياسة التنكش وضغط النفقات التي نعيشها اليوم"، وعن
مصدر الولاة التي أهدرت أموالها وكيفية نجرها المادية، نقرأ: "إن العراق سيدهب
الى الاقتران الداخلي والخارجي، لسد ذلك العجز، ما يولد أخطاراً مستقبلية على العراق"،
وعكس لتكثير من خط سير التصريحات النيابية، فإن التميمي لم تحمّل الحكومة، جمل
المسؤولية، وإنما قسطن على جميع الأحزاب، ولما قد قسطن المسؤولية: "إن جميع الاحزاب
المشاركة في العملية السياسية، تتحمل ذلك، لأن الحكومة جاءت عبر المحاصصة"، وعن
نسبة العجز الحقيقي في موازنة البلاد، بعد انخفاض أسعار النفط أثرت التميمي: "إن
العجز المقرر في الموازنة العامة، هو ٢٣ ترليون دينار، لكن وفقاً للتسايبات والمطبات
الحالية، وانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، وصل العجز الى ٥٣ ترليون دينار"،
ولفتت التميمي الاشارة الى أن العجز الحاصل حقيقي لا مجرد تقديرات افتراضية: "إن أكثر
من نصف الموازنة العامة لعام الحالي ٢٠١٥ هي عجز حقيقي لا مخطط"، ودعت رئيس
الوزراء حيدر العبادي في ختام حديثها الى "دمج دواوين الأوقاف، والنضني بتقليص عدد
الوزارات والهيئات من أجل التقليل من آثار الأزمة الاقتصادية في البلاد".

خرطومه سيطيح بأفيال سياسية!!

ملف إغاثة نازحي ديالى.. فساد كبير يشبه الفيل

العراق اليوم/ خاص
اعتبرت عضو مجلس ديالى، اسماء حميد كميث، موضوع إغاثة النازحين، الملف الأكثر
فساداً في تاريخ المحافظة، وأكث كميث وبقناعة تامة: "إن كشف خيوط هذا الملف،
سيطيح بروس كبيرة في مسرح السياسة، ويضخ سراق المال العام"، وكثرت كميث
في حديثها لـ "العراق اليوم": "إن الحكومة الاتحادية، خصصت عشرات المليارات من
الدنانير، لإغاثة النازحين في ديالى، بعد حزيان العام الماضي، ذهب أغلبها الى جيوب
(حزبان الفساد الذين باعوا ضمائرهم وامتد ايديهم لأموال خصصت لأسر، فقدت كل
شيء، وتعيش حياة التشرد في وطنها، بسبب انظر ف"، ودعت كميث بعدها: "هبة
النزاة الى تشكيل فريق مختص من أجل كشف خيوط فساد هذا الملف، وإطلاع الرأي
العام على النتائج بأسرع وقت ممكن"، ولقد حذرت النابية من "ظورة غرض البصر عن
سراق المال العام أو الاستجابة لضغوط بعض الأطراف المنتهزة التي تريد منع التحقيق
الحقيقي في ملفات الفساد الكبيرة، ومنها إغاثة النازحين"، وكثبت كميث كل مسؤول
ادعى إن جميع نازحي ديالى قد استلموا المعونات المخصصة لهم: "إن أعداداً ليست قليلة
من الأسر النازحة في ديالى، لم تستلم أي معونة حكومية، سواء كانت مادية أم عينية"
متسائلة في ختام حديثها عن "مصدر الأموال والمساعات المخصصة للمنكوبين".

المطالبين بالفاتحة.. أحفاد أبرهة الحبشي !!

دستور العراق العليل.. بيت إبراهيم السياسيين

العراق اليوم/ خاص
زعم رئيس كتلة التحالف المدني الديمقراطي، ماثال الاوسى، إن "جميع المرجعيات
بمختلف مسمايتها مع تعديل وتطوير الدستور، والغاية مأمرة على العبادي وإصلاحاته
"، بل وزاد الاوسى في قادم حديثه لـ "العراق اليوم"، بأن ضم الشعب الى جانب
المطالبين بالتعديل للدستور لا يغالته: "إن الشعب يجميع قناته ومرجعياته مع تعديل
وتطوير الدستور، كما تريد المرجعية السنية والشيعية والكرديّة والعربية، وكلّ
العراقيين، أن ننظور مع الحدث، ونصصح ما وقعنا فيه من أخطاء"، ويستمر الاوسى
بمعرض عضلات ارانه، حول الحفاظ على الدستور، بأن اعتبر المطالبين بحله، مشاركين
في جريمة الفساد، حيث نقرأ: "إن مطالبة البعض بحل الدستور وعن مجلس النواب،
وإعلان حالة الطوارئ، ويشكل وعاماً واضحاً، يعد دعماً صريحاً، لمن سرق المال العام
، واعطاء الغطاء الكامل للفساديين والمجرمين، لينهروا من المسؤوليات، وللتفرد
بالسلطة، ودعماً لأجندات إقليمية واضحة"، ولم يغفل الاوسى الفرصة على نفسه كي
يستعين بانخطاب التبريري السائد على أسنئة السياسيين، والذي مفاده وجود أجندات
تحاول استغلال النظرات: "إن هنالك من يحاول استغلال عوقية وصق ووطنية
المتظاهرين، ويراعهم، بإطلاق شعارات تنفق بالضد من الإصلاحات"، وعاد الاوسى
ليعدد تداعيات المطالبات بتجديد الدستور وحل البرلمان: "إن المطالبة بتجديد الدستور
وحل البرلمان، يعني إلغاء القضاء والغاء المحاسبية والغاء إصلاحات العبادي، وهي
مأمرة عليه وعلى المتظاهرين والإصلاحات"، وكان الاوسى وف وقت سابق، قد
وضع عضويته وعضوية نواب التحالف الذي يرأسه تحت أقدام المتظاهرين.. إن هم
طالبوا بذلك، حسب ما ادلى به في وقت سابق لـ "العراق اليوم"، كما ولا بد لنا من أن
نذكر القاري، بأن مطالبات عديدة، صدرت من المتظاهرين وقوى سياسية، بضرورة
العمل على تعديل الدستور الحالي، باعتباره كتب على عجلة، وفي فترة الاحتلال
الامريكي للبلاد، وبات لا ينسجم وتطلعات المواطن ومسارات عمل الدولة.

النافذة الواحدة.. درع الأستثمار فمتى يتم صنعها ؟

العراق اليوم/ خاص
دعا النائب عن كتلة المواطن، سليم شوقي، الحكومة الى تفعيل مبدأ النافذة الواحدة في
عملية الاستثمار الخاص، لغرض إبعاد الروتين عن المستثمرين، وكثّر شوقي في
حديثه لـ "العراق اليوم": "إن الموازنة تمر في حالة عجز، وهناك ضغط للنفقات،
وعوائد نفط، تكاد لا تسد سوى فقرة الرواتب من الموازنة التشغيلية، ما يجعل الحكومة
تتوجه الى عملية الاستثمار الخاص.. بسواء على صعيد القطاع الخاص أو الاستثمار
الأجنبي"، وقد لجأ شوقي الى اعتبار ما تقدم، دليلاً على "إن هذا الأمر يتطلب تفعيل
مبدأ النافذة الواحدة كي لا يكون هنالك روتين المراجعات والموافقات التي تقلق
المستثمرين، بالإضافة الى تسهيل قضية امتلاك الأرض، ومراعاة الوضع الأمني
وتسهيل الاجراءات، بغية إبعاد الروتين عن ذلك".

نازحو العراق.. فضيحة سياسية ودلالة موت الضمير في البلاد !!

العراق اليوم/ بغداد
طالب النائب عن محافظة الأنبار، عادل المحلاوي، رئيس الوزراء بـ: "التعامل
الجاد مع قضية النازحين، واتخاذ اجراءات عاجلة، تضمن توزيع المنح
المالية، وتقديم الخدمات، وإعادة العوائل النازحة الى المناطق المحررة
وصلاح الدين"، المحلاوي لم يغفلت
الفرصة في مؤتمر صحفي عقده من أجل
موضوعة النازحين، أسس الثلاثاء،
حضره مراسل لـ "العراق اليوم"، لكي
يذكر بالمأساة التي يعيشها العراقيون-
النازحون: "إن النازحين العراقيين
يعيشون كارثة إنسانية، نتيجة أخفاق
حكومي واضح، ووصلت أعدادهم،
بحسب احصائيات الأمم المتحدة قبل أيام
الى ما يقارب ٤ ملايين نازح فقط داخل
العراق، وإن أغلبهم يعيش في مخيمات
وهيكل وأماكن غير مهيئة للسكن،
تحت الحر الشديد وانتشار الأمراض
المعدية، وانعدام الخدمات"، وعن
اشقائهم من العراقيين المهاجرين،
نقرأ بيان حالهم على لسان
النائب: "إن هنالك الأفا من
المهاجرين، قسضى مناس
منهم، غرقاً في البحار، فضلاً
عن وجود أعداد كبيرة من
العوائل النازحة، لم تتسلم أي
دفعة من الأموال المخصصة،



برلمانيو العراق يحاولون تجميل ملامحهم في عيادة منظمات المجتمع المدني !!

التواب لهذه السنة، أكثر نشاطاً وجتية من ادائه
خلال السنة الأولى من الدورة السابقة، وكما تبين
عبر مقارنات اجراها فريق المرصد، وتطرقت
النابية كذلك الى "ما تضمنته التقرير حول مباشرة
مجلس النواب لمهامه وقضية استبدال الاعضاء
النواب والاداء التشريعي لمجلس النواب التي بلغت
٧٧ جلسة، إما الحسرت التشريعية التي عمل
عليها مجلس النواب في سنته هذه، فقد كان
مجموعها (١٩٠)، ما بين مشروع قانون
ومقترح، كن من بينها ١٠٩ قوانين تمت قرأ عنها
قراءة أولى و ٥١ قانوناً، تمت قرأه قراءة ثانية،
و ٣٠ قانوناً، صوت عليه المجلس"، وحول الدور
الرقابي، ختمت النابية خلاي: "إن التقرير أشار
عضواً، حيث بلغت ١٩٠ نائبا، فيما كانت الجلسة
١٤، أكثر الجلسات حضوراً، حيث بلغت ٢٨٩ نائبا
، وبلغت نسبة عدد النواب الذين تجاوزت غيابتهم
النسبة المقررة (١٠) نواب"، وعن أم
التخصصات التي وردت في التقرير بحسب سبق
أقول خلاي: "إن التقرير أكد ان أداء مجلس

العراق اليوم/ خاص
أعلنت النابية عن الحزب الديموقراطي
الكورستاني، سيريوان خيلاني، إذ: "وقسا لما
أعلنته تقرير مختص ببدء العمل خلال الدورة
التشريعية الثالثة، فإن محافظة اربيل جفت في
المرتبة الأولى في عدد النواب الحضور لجلسات
البرلمن، والقل نسبة في عدد الغيابات"، وزادت
خيلاني في تفصيل هذا الشأن في قادم حديثه لـ
"العراق اليوم"، بالقول: "إن مجلس النواب، عقد
ندوة لناقشة تقرير السنة التشريعية الأولى،
للدورة الانتخابية الثالثة، للفترة من ٢٠١٤ / ١٠ / ٢٠١٥
، وحتى ٢٠١٥ / ٣٠ / ٢٠١٤ الذي أحتهه مؤسسة مارك
غير الحكومية، بحضور واسع لمنظمات المجتمع
المدني، وبإحاضين في مختلف التخصصات،
وتعطين عبروا عن إشاراتهم بهذا التقرير الرئوي
الذي أكد، ان أداء مجلس النواب التشريعي
والرئابي، أصبح أكبر فعالية مقارنة بالدورات
السابقة"، وفي معرض احقائه خيلاني بنتائج
التقرير، فقد ذكرت لنا أيضاً: "إن التقرير صنف
حالات الغياب بحسب المحافظات خلال ٧٠ جلسة،